الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة

إعداد: د/ عزاوي أعمر جامعة ورقلة
د/ لعمى أحمد جامعة ورقلة

تمهيد:

أصبحت قضية البيئة والمحافظة عليها من التلوث من أهم القضايا التي تشغل المجتمع العالمي في الوقت الراهن. إن إدراك الجميع لما تمثله المشاكل البيئية والتلوث البيئي من خطر على الحياة البشرية والتنمية الاقتصادية على المدى القصير والطويل. جعل من عملية الحفاظ على البيئة وحمايتها بعدا استراتيجيا للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية لأنها شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. فالتأهيل البيئي يستلزم التقليل من المشاكل البيئية والتي تنتج من جراء تفاعل الفرد والمؤسسة مع البيئة من خلال السياسة البيئية للدولة من جهة وتوفر الثقافة البيئية للفرد والمجتمع من جهة أخرى, وبالتالي فان الجهود التي تبدل للتأهيل البيئي للمؤسسات لا ترتكز فقط على تبني الدولة للسياسة البيئية وإنما بالدرجة الأولى على ارتباطه ببيئته فينتشر الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات ويتم عندها اكتساب الاتجاهات البيئية والمهارات الأساسية لمواجهة مشاكلها والمحافظة عليها, وتفيد في كسب المؤسسات للميزة التنافسية وتتيح لها الاستمرارية والتفاعل الايجابي مع البيئة, وتحقيق التوازن فيها من خلال تشارك وتكامل جهود الدولة والمجتمع معا.

إن حماية البيئة لا يمكن أن تعتبر فقط كسياسية من سياسات الدولة يقتصر محتواها على توجيهات وقوانين ذات بعد قصير المدى بل يجب أن ترتقي إلى بعد استراتيجي تتكامل فيه مجهودات الدولة من خلال سياستها البيئية مع الثقافة البيئية والوعي البيئي للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل لتطبيق هذا البعد الاستراتيجي وتحسين التنمية المستدامة وبدون هذا التكامل تسير هذه المداخلة إلى نجاح مجهودات الدولة من خلال السياسة البيئية وحدها سوف تكون محدودة وعاجزة عن تجسيد هدا البعد الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

اولا : الثقافة

1. مفهوم الثقافة:

للثقافة مفهوم واسع وذو جوانب متعددة عرفت عدة تعاريف تتشابه في عدد من أجزائها وتختلف في أخرى ولا يمكن عرض كل هذه التعاريف , إذ سوف نعرض أهم التعاريف وهي:

يعرف E.Taylor الثقافة بأنها :" ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة و المعتقدات والفن , والأخلاق والقانون و العادات, أو أي قدرات أخرى, أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضو في المجتمع"[1]

وكذلك يعرفها والاس Wallaceأن الثقافة هي:"أساليب السلوك أو أساليب حل المشكلات التي يمكن وصفها بأن استخدام أفراد المجتمع لها أكبر, لما تتميز به عن الأساليب الأخرى من كثرة التوتر وإمكانية المحاكاة"[2]

وتعرف الثقافة من منظور **مالك بن نبي**:و يُعتبر مالك بن نبي من المفكرين الاجتماعيين القليلين الذين كرسوا جهودهم الفكرية لدراسة وتحليل هذا المفهوم وله إسهامات كبيرة وقيمة في هذا المجال إذ يعرف الثقافة في كتابه مشكلة الثقافة "هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعوريا تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب حياة في الوسط الاجتماعي الذي ولد فيه فهي على هذا الأساس المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"[3]

2. خصائص الثقافة:

هناك مجموعة من السمات الرئيسية التي تتصف بها الثقافة وهي كما يلي:

أ- **تعتبر الثقافة عملية مكتسبة**: أي تكسب من خلال التفاعل والاحتكاك بين الأفراد في بيئة معينة, وقد تكتسب الثقافة في المدرسة والعمل[4],إذن فالإنسان يقوم باكتساب الثقافة بعد ولادته إذ لا تولد معه، تماما مثل خصائصه الفزيولوجية, وقد تكون الثقافة التي يكتسبها الشخص من نفس مجتمعه الأصلي أو من مجتمعات أخرى حسب موضعه فيها أو جلبه لها ,

ب- **الثقافة عملية إنسانية و اجتماعية**:يعتبر الإنسان الكائن الحي الوحيد العاقل أو الناطق الذي يستطيع أن يفكر وينتج أفكارا ويضع أدوات يستطيع من خلالها التكيف مع الظروف الطبيعية والتحكم فيها بفضل اختراعاته واستغلاله إياها, كما أنه ترك نتاجا فكريا وقانونيا وفنيا لا يستطيع غيره من الكائنات القيام به, سواء من أجل تنظيم نفسه اقتصاديا وسياسيا في مجتمعات متميزة بأنماطها وقيمها الثقافية, أو من أجل الاستهلاك المباشر والتكوين وغيره[5] .

ت- **الثقافة عملية قابلة للتناقل**: إن الإنسان هو الوحيد الذي يبدو قادرا على أن ينقل ما اكتسبه من عادات لأقرانه[6] ,والثقافة أيضا عملية متوارثة يتناقلها الأبناء عن الآباء والأجداد.

ث- **الثقافة متغيرة**:تتغير الثقافة بتأثير التغيرات البيئية و التكنولوجية, ولكن عملية تغييرها تواجه في كثير من الأحيان لأن الفرد تعود على سلوك معين وعلى قوانين معينة وأنظمة معينة[7].

ج- **الثقافة لها وظيفة الإشباع**:الثقافة دائما وبالضرورة تشبع الحاجات البيولوجية الأساسية والحاجات الثانوية المنبثقة عنها , فعناصر الثقافة وسائل مجربة لإشباع الدوافع الإنسانية في تفاعل الإنسان بعالمه الخارجي أو مع أقرانه[8],

ح- **للثقافة دور كبير في تحديد نمط الحياة للفرد**:تختلف الثقافة من شخص لآخر ومن مكان لآخر فنجد الثقافة الموجودة في المدينة مختلفة عن الثقافة الموجودة في الريف والبادية, وحتى سلوك كل فرد في المناطق المختلفة يختلف عن الآخر حتى هناك اختلاف نسبي في سلوك الأفراد الذين في بيئة عمل واحدة[9].

ثانيا:الثقافة البيئية

1- التعريف

هو مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية ,و الانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته ,و التي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بصورة سليمة مع بيئته ,ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للاخرين من حوله[10]

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية مسؤولة للبيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر اليوم وعلي المستويين الوطني والعالمي إجراء أساسيا لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية[11]،

وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم ,والذي هو بمثابة الشرط الأساسي كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة, وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها, بغية نشرها وإنضاجها لتتحول بذالك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها.

الثقافة البيئية تتحقق في كل مراحل وتجهيزات جوهر العملية الثقافية وفي مجال متابعة التعلم الحر وأيضا في كافة المنظمات والجمعيات التي تسعي لحماية البيئة والطبيعة, ذلك من خلال عمليات تعلم وتعليم منهجية ومنظمة ومبرمجة زمنيا وذلك بهدف بناء

جيل ذا كفاءة عالية واستعداد للتعامل بخبرة وبكامل المسؤولية مع قضايا البيئة ,من خلال هذه التحديدات تكتسب الثقافة البيئية مفهوما مختلفا يميزها عن الشكل الإخباري للاهتمام بقضايا البيئة.

2- أهداف الثقافة البيئية:

إن الأهداف الجوهرية يمكن حصرها بالنقاط الرئيسية التالية:[12]

- إن حماية وحفظ الصحة وحياة الإنسان هي التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة .
- إن الحماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الإيكولوجية في تنوعها وجمالها وماهيتها ما هو إلا مساهمة رئيسية من اجل استقرار المنظر الطبيعي العام وكذالك لحماية التنوع الحيوي الشامل.
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي وفي الوقت نفسه كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوع للمجتمع الإنساني.
- حماية وحفظ الموارد المعنوية والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع.
- العمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة وذلك لخدمة أجيال مستقبلية وأيضا بهدف الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي والأماكن الطبيعية.
- استبدال المصادر الأحفورية بالمصادر الطاقوية البديلة.

إن حماية البيئة الموجهة حسب الأهداف المذكورة أعلاه, هو عمل احتياطي وقائي موجه تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الدولة وذلك بالتعاون الفعال مع كافة الجمعيات المدنية بهدف معالجة النقاط الرئيسية البيئية التالية:

- إزالة أو معالجة الأضرار البيئية القائمة.
- تجنب أو التقليل من المشاكل والأخطار البيئية الراهنة .
- الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية والتي قد يكون من الممكن تداركها .

3- الوعي البيئي :

يعرف الوعي لغويا بأنه "الإدراك والإحاطة ,ويعني أيضا الفهم وسلامة الإدراك والوعي هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشرا , وهو أساس كل معرفة, ويمكن إرجاعه إلى ثلاثة عناصر هي : الإدراك والمعرفة والوجدان وهذه العناصر تتصل ببعضها كل الاتصال وتتفاعل بشكل يحقق الوعي الكامل بالبيئة وكافة المكونات الخاصة بها .

ويقصد بالوعي البيئي " انه ذلك الإحساس المتنامي بالمعرفة والفهم والإدراك والتدخل المقصود بكل ما يحيط بالإنسان من بيئات على اختلاف أنواعها أو مكوناتها ولا يتأتى هذا إلا من خلال العديد من المؤسسات المسؤولة عن توجيه وتوعية وتربية الإنسان وهو عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية تتفاعل فيها الجوانب الشخصية والاجتماعية للإنسان, وتستهدف التعامل تعاملا ايجابيا ,وبذل الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية , والإحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسينها , ومقاومة كل ما من شانه أن يهدد أمنها وسلامتها[13].

ويقصد بالوعي البيئي " انه تلك العملية القائمة على المعرفة والإدراك بالمشكلات البيئية وأسبابها وأثارها وكيفية مواجهتها والوقوف على الإمكانيات المتوفرة واللازمة لذلك, مما يؤدي إلى سلوك مغاير وتعديل مفاهيم الخاطئة حول البيئة لكي يصبحوا أكثر تأثيرا وايجابية في مواجهة مشكلات بيئاتهم.

وعلى الرغم من أهمية الوعي البيئي لافراد المجتمع باعتباره البداية الحقيقية لتغير الواقع الذي يعيشونه, والوصول إلى تعاون وتماسك المجتمع أو الثورة على الأوضاع القائمة, إلا انه توجد مجموعة من المعوقات تؤدي إلى انخفاض مستوى وعيهم منها:انتشار الأمية وانخفاض معارفهم حول البيئة ومخاطر تلوثها وسبل مواجهتها .لذا يجب إثارة وعيهم على أن يكون لديهم فم أساسي للبيئة والمخاطر المتعلقة بتلوثها , وإتباع الأساليب السلوكية المرغوبة التي تؤدي إلى المحافظة عليها,وان يكون لديهم السرعة في إقناع الآخرين بضرورة التخلي عن الممارسات التي تؤدي إلى تلوثها , والتعاون مع الآخرين في الحفاظ عليها من التلوث ,ويتحقق ذلك من خلال نشر المعلومات البيئية بين الافراد بمختلف الوسائل الإعلامية وللتعليمية بهدف إيجاد حساسية بيئية لديهم تربطهم بالبيئة التي يعيشون فيها وتدفعهم للعمل على حمايتها. ويترتب على زيادة الوعي البيئي وإدراكهم لأهمية عملية ترك البيئة نظيفة والمحافظة على سلامتها والمشاركة في تنميتها .

ويمكن تحديد مجموعة من المؤشرات لقياس هذا المفهوم وهي:

- إدراك المشكلات البيئية وأسبابها وأثارها السلبية على الإنسان والنبات والحيوان .
- إقناع الآخرين بالمشاركة في حمايتها من التلوث , والتعاون مع الآخرين في مشروعات هذه الحماية .
- حث الآخرين للمشاركة في حماية البيئة من التلوث.
- تكوين سلوك ايجابي لافراد المجتمع اتجاه البيئة , والقدرة على إتباع السبل التي تحافظ على البيئة من التلوث.

4-التربية البيئية

تعتبر التربية البيئية عملية ليست سهلة، وهي طويلة ومستمرة، تهدف لتطوير وجهات النظر، والمواقف القيمية، وجملة المعارف، والكفاءات، والقدرات، والتوجهات السلوكية، وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير ، هذا من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها.

إن حماية البيئة الموجهة، حسب الأهداف الأساسية والثانوية، هو عمل احتياطي وقائي موجّه، تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الدولة، وبالتعاون الفعّال مع جميع الجمعيات المدنية، بهدف معالجة النقاط الرئيسية التالية[14]:

- إزالة أو معالجة الأضرار البيئية القائمة.
- تجنب أو الإقلال من المشاكل والأخطار البيئية الراهنة.
- الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية التي قد يكون من الممكن تداركها.

وقد دعا باحثون اكاديميون عرب إلى وضع استراتيجيات تساعد على زيادة الوعي البيئي، داعين إياها الى نقل التقانات والخبرات الاوروبية والتوسع بعقد اللقاءات البيئية العربية للاستفادة من تجارب الاخرين وتبادل الخبرات فيما بينها. حيث ذكر د. عابر محمد، ان من ابرز الحلول لمشكلة تلوث البيئة في الوطن العربي هو وضع استراتيجيات تنمي الوعي البيئي لدى السكان، حيث يشكل ذلك 50 في المئة من عوامل الحفاظ على بيئة نظيفة[15].

وإنطلاقاً من الإحساس بالحاجة الملحة الى ضرورة بناء خطة عربية للتربية البيئية، فقد توصل المجتمعون الى منطلقات لاستراتيجية عربية، يمكن تلخيص أهم معالمها وسماتها في ما يلي:[16]

- تطعيم مناهج التعليم بمختلف أنواعه ومراحله بالتربية البيئية بشكل متكامل مع المقررات الدراسية المختلفة في التعليم العام، وبشكل منفصل في مراحل التعليم الجامعي.

- إمداد المواطنين في جميع الأعمار، وعلى مختلف المستويات، بالقدر المناسب من التربية البيئية، وذلك عن طريق وسائل الإعلام ونشاط الجمعيات المعنية.
- الأخذ في الاعتبار برامج التنمية الشاملة في العالم العربي.
- الأخذ في الاعتبارالإمكانات العربية المتاحة للتربية البيئية.
- الأخذ بعين الاعتبار ان البيئة كل لا يتجزأ،ولذا يجب ان تشمل التربية البيئية كل مجالات البيئة الاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والتشريعية، والثقافية، والجمالية.
- التأكيد على أهمية قيام مشاركة فاعلة في توقي حدوث الأضرار والأخطار التي تتعرض لها البيئة.
- البحث في قضايا البيئة بنظرة قومية وعالمية، مع مراعاة الفوارق الإقليمية.
- التوجه الى الأوضاع الحالية والمستقبلية بالبيئة.
- البحث في جميع قضايا التنمية من منظور بيئي.

التمسك بقيمة وضرورة التعاون والتنسيق المحلي والقومي والدولي في حل مشكلات البيئة.
وبما أن النمو الصناعي والزراعي والإجتماعي في العالم قد أدى الى تدهور مكونات البيئة، فأصبحت حمايتها وتطويرها وتحسينها من الأمور الملحة والعاجلة، الأمر الذي يبقى قاصراً ما لم تتبنى الدول استراتيجية تربية بيئية توجه الى جمهور المواطنين،. واَخذة في الإعتبار الخطوات السابقة في هذا المضمار،والتي تتمثل في التوصية 96 الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم عام 1972، وبرنامج المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو المتعلق بالتعليم الخاص بالبيئة في مطلع عام 1975، وندوة بلغراد الخاصة بالتربية البيئية في أكتوبر 1975،والتي صدر عنها ميثاق بلغراد، المرجع الذي يعتبر أساس كل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية، وجهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي أكدت جميعها ضرورة إيجاد نظام تعليمي يهتم بالبيئة يشمل كل درجات التعليم، ويتوجه للجميع من أجل تعريفهم بالبيئة، وبالعمل البسيط الذي يمكن ان يقوموا به وفي حدود طاقاتهم لتدبير أمور بيئتهم وحمايتها، سواء أكانت بيئة مادية او إجتماعية..
وأصبح للتربية البيئية برامج شتى في كل المؤسسات ، سعياً منها لتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الوعي بالعوامل البيئية، وربطها بصحة الإنسان وسلامته.
- زيادة القدرة على السعي الى إيجاد التوازن وتعزيزه بين العناصر الإجتماعية، والإقتصادية، والبيولوجية المتفاعلة في البيئة.
- زيادة المعرفة بالأنظمة الإجتماعية والتكنولوجية والطبيعية في البيئة.
- تحسين إتخاذ القرار حول قضايا المجتمع المستقبلية.

وإذا كانت هذه الأهداف الأربعة للتربية البيئية منوطة بالتربية بشكل عام، فان التربية الرسمية (في كل اطوارالتعليم) تبقى الأهم في تحقق أهداف التربية البيئية، والأسهل لتخطيط برامجها، والأيسر لتقييم مخرجاتها.
وعند التركيز على هذا الشق من التربيةفإنه يمكن إستخلاص الأهداف الخمسة التالية للتربية البيئية:

1- معاونة الطلاب على فهم موقع الإنسان في إطاره البيئي، والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة، التي تؤثر في إرتباط الإنسان بالبيئة.

2- إيضاح دور العلم والتكنولوجيا في تطوير علاقة الإنسان بالبيئة، ومعاونة الطلاب على إدراك ما يترتب على إختلال توازن العلاقات من نتائج قد تؤثر في علاقات الإنسان.

3- أبراز فكرة التفاعل بين العوامل الإجتماعية والثقافية والقوى الطبيعية، ومعاونة الطلاب على إدراك تصور متكامل للإنسان في إطار بيئته.

4- تكوين وعي بيئي لدى الطالب، وتزويده بالمهارات والخبرات والإتجاهات الضرورية، التي تجعله إيجابياً في تعامله وفي تصرفاته مع البيئة.

5- تأكيد أهمية التعاون بين الأفراد والجماعات والهيئات للنهوض بمستويات حماية البيئة.

فان التربية البيئية تسعى الى إعداد الإنسان البيئي الذي يفهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة، الذي هو في الأساس جزء منها، فهماً يتجاوز مجرد المعرفة الى الشعور بالمسؤولية حيالها.إنها تهدف الى تمكين الإنسان من إدراك أنه الكائن المؤثر والمتأثر في الكيان البيئي، وأنه جزء لا يتجزأ من هذا الكيان، ويتوقف على نوعية نشاطه مدى حسن استغلاله للبيئة والمحافظة عليها، والابتعاد بها عن كل ما يعكر صفوها. وبشكل اكثر تحديداً، فان هذا الإنسان البيئي يتصف بما يلي:

1- الإلمام بالمفاهيم الإيكولوجية والأساسية والمبادئ المرتبطة بها.

2- المعرفة بكيفية تأثير النشاطات البشرية في العلاقة بين نوعية الحياة ونوعية البيئة.

3- التمكن من المهارات الضرورية للاستكشاف الفعلي للقضايا البيئية، والحلول البديلة لها،

4- تقويم القضاياوتبني القيم الضرورية اللازمة للممارسة البيئية العقلانية والمسؤولة.

وقد تعارف الباحثون على تسمية الخصائص الأربعة للإنسان البيئي بالثلاثية البيئية: وهي: التعلم عن البيئة، والتعلم من البيئة، والتعلم من أجل البيئة[17]:.

ويقصد بـــ "التعلم عن البيئة" الإلمام بالقواعد والمبادئ الأساسية لجوانب المعرفة العلمية التي تستخدم في تفسير الظواهر المتشابكة في البيئة، والعلاقات القائمة بين المكونات الحية وغير الحية، وأثر الإنسان في بيئته، وكيفية التعامل مع المعرفة.

أما " التعلم من البيئة"، فيركز على التفاعل بين مكونات البيئة الحية وغير الحية، والتعلم من البيئة، من خلال الزيارات والرحلات التي يقوم بها المتعلمون لمواقع مختلفة في البيئة (المهارات).

في حين يتناول" التعلم من أجل البيئة" المحافظة على البيئة وتحديد ممارسات الإنسان الخاطئة والسليمة في بيئته، من أجل هذه البيئة، والإبقاء عليها سليمة نقية معافاة (المواقف والقيم والسلوك).

ويذكر ان هذه الجوانب الثلاثة تتداخل فيما بينها، محققة، في المحصلة، تعلماً من أجل حماية البيئة، وصيانتها، والمحافظة عليها. وتكون بذلك أداة للتنمية وتحسين نوعية حياة الناس.

وخلاصة القول تهدف التربية البيئية الى تمكين الإنسان من إدراك من أنه كائن مؤثر في الكيان البيئي ومتأثر به، وأنه جزأ لا يتجزأ من هذا الكيان، ويتوقف على نوعية نشاطه مدى حسن استغلاله للبيئة والمحافظة عليها.

كيف يمكن تغيير سلوكيات الإنسان تجاه البيئة ؟

اتفق علماء السلوكيات والبيئة على 3 وسائل،إذااتبعت بصورة متكاملة فإنها من الممكن ان تحقق نتائج إيجابية في إحداث تغيير في السوك الإنساني تجاه البيئة، مع التحذير من ان عملية إحداث تغيير في السلوكيات تتطلب وقتاً طويلاً قد يصل في بعض المجتمعات أو في شرائح داخل المجتمع نفسه الى أجيال.وهذه الوسائل الثلاث هي[18]:

1-التعليم.

ويقصد به التعليم بمعناه الشامل.ويبدأ هذا التعليم مع الطفل منذ ولادته.فالطفل يولد بريئاً، تلقائي التصرف، سليم الطوية.وفي سنوات تنشئته الأولى يتكون لهذا الطفل ضمير هو في الواقع رافد من ضمير والديه، فمن خلالهما يعرف قاعدة الثواب والعقاب.وهكذا يكون ضمير الطفل مرآة لوالديه، حتى إذا بدأت مراحل النمو في التقدم بالعمر والتعليم والمخالطة الاجتماعية بدأ الضمير في التكون ليتسق ضمير الفرد مع قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه الاجتماعية.

من هنا كان تعليم المرأة- الأم – أمراً حيوياً. فهي المربية الأولى التي يرى الطفل ويفهم من خلالها ما يدور حوله.وقد عبر المهاتما غاندي عن أهمية تعليم المرأة بقوله:" إذا علمت امرأة فانت تعلم اسرة بأكملها، وإذا علمت رجلاً فانت تعلم فرداً واحداً".فلا شك في أن المرأة المتعلمة قادرة أكثر من غيرها على زرع الكثير من سلوكيات حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد المختلفة في أفراد اسرتها.ويلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً هاماً في إحداث التغيرات السلوكية، إذا كان متناسقاً مع القيم والمعتقدات الإنسانية العميقة.

2- استخدام التشريعات والحوافز:

أوضح الفيلسوف السياسي البريطاني توماس هوبس في عام 1951 إن الحل الأمثل لتغيير سلوكيات الإنسان هو استخدام التشريعات، لأن الإنسان بطبيعته الأنانية يميل الى التصرف، او العمل بما يحقق مصالحه الذاتية. من ناحية أخرى يمكن إحداث تغيير في السلوكيات بالحوافز إذا شعر الإنسان أنه لن يتحمل عبئاً إضافياً.

3- مشاركةالمجتمع المدني:

المشاركة المجتمع المدني ليست ظاهرة جديدة. تاريخياًانتشرت المشاركة والعمل التعاوني في مجتمعات صغيرة كثيرة (خاصة المجتمعات الريفية- الصيادين،الخ).ولكن مشاركة المجتمع المدني تواجه مشكلات مختلفة في كثير من الدول. ولكن الدراسات أثبتت ان مشاركة المجتمع المدني في التخطيط واتخاذ القرار وفي الإدارة مسالة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تكامل الأهداف البيئية والاجتماعيةوالاقتصادية والظروف البيئية، كما انها تبني وتوثق جسور الثقة بين المجتمع ومتخذي القرار وتعطي الضمان لسرعة وكفاءة التنفيذ والوصول الى الهدف. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدراك ونشر وتطبيق ما يسمى بمفهوم السياسة البيئية .

ثالثا :السياسة البيئية

أ- **مفهوم السياسة البيئية:**

هي تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية".[19]

تمثل السياسة البيئية جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل, كما أن مهمة السياسة البيئة لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان, كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمته من أشكال التلوث وتنطبق هذه السياسة في رسم معالم واضحة لأهداف تطبق على مختلف المستويات وتضطلع بها جهات رسمية وتنطلق من التخطيط إلى التنفيذ وأخيرا التقييم والتقويم.

إن الدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط بشكل وثيق بالثقافة البيئية ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية تسعى الثقافة البيئية على التوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في

طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان حيث أن جسر العبور إلى المجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع للنهوض به بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج.

ب- محتوى السياسة البيئية

إن إحدى أهم التزامات الدولة وأكثرها خصوصية تكمن في تحديد الشروط الضرورية لحماية البيئة وتجنب المشاكل البيئية والتي يمكن تلخيصها بمايلي:[20]

- إصدار القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة مجالات حماية البيئية على أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية وهذا بالإضافة إلى إمكانية .
- فرض ضرائب ورسوم بيئية بحسب المبدأ: من يستهلك البيئية ومواردها أكثر، هذا ويمكن استخدام الضرائب المقررة لدعم مشاريع حماية المناخ أو كاستثمارات في مجال الطاقات البديلة كذلك ينبغي منح إعانات مالية وإيجاد وتطوير مواد استعمال ذات موصفات رفيقة بالبيئة، والعمل على تطوير مشاريع وأساليب إعادة الاستثمار الفعال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بكافة أشكالها وبطرق بيئية سليمة ، ومن الطبيعي ضمن هذا الإطار أن تسعي قوانين حماية البيئة لتحقيق الاستعمال الأمثل للمصادر الطبيعية بما فيها الماء والتربة ذلك عن طريق إيجاد طرق و وسائل رفيقة بالغابات والأراضي والطبيعة بشكل عام.
- العمل على الارتقاء بمستوى الوعي البيئي بين السكان ومتابعة تطوره خلال برامج ثقافية وإعلامية وكذلك تقيم الاستشارات والنصائح البيئية بغية الوصول إلى الهدف الأكبر وهو خلق نهضة وطنية ذات عزيمة وتصميم على حماية البيئة والوقاية من التلوث والوقوف في وجه المحاولات الرامية لنقل الصناعات الملوثة إلى بلدان العالم الثالث بحجة تشجيع الاستثمار.
- خلق حالة من الانسجام والتعاون المشترك وتبادل الخبرات بين البلد المعني والبلدان والمجاورة بالإضافة إلى تامين وتفعيل جسور التعاون التقني مع بعض البلدان والجامعات الأوربية بهدف تطوير مشروع مشترك ضمن إطار تفعيل السياسة البيئية وإبراز دورها الرئيسي في درء المخاطر البيئية واتخاذ التدابير المناسبة للحد من ظهور مشاكل بيئية مستقبلية.
- تقتضي الضرورة تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاستثمارية ومراقبة تطبيقها بالإضافة إلى الاعتماد على ما يسمي باختبار حساسية البيئية ومدى إمكانية التعايش معها ووضع هذا الاختبار موضع التنفيذ على أن يمتد ليشمل كافة مجالات التخطيط لمشاريع الاستثمار بكافة أشكالها بما فيها الصناعية الإنتاجية اخذين بعين الاعتبار أنواع المنتجات وطرق الإنتاج وكذلك طرق التخلص من النفايات الصادرة عن عملية الإنتاجية - دراسات بيئية للمشاريع –
- تشجيع ترجمة العلوم البيئية في المجال القانوني البيئي والهندسي والاقتصادي والتربوي البيئي إلى اللغة العربية وزيادة فرص التخصص العلمي في مجال البيئي من أجل خلق كيانات عملية بيئية قادرة على نشر الثقافة البيئية التقنية الحديثة وفرض تواجدها عالميا باعتمادها أسلوب ضمان الجودة الشاملة.

إن السياسة البيئية الناجحة هي تلك السياسة التي تمهد الطريق أمام نشوء وعى وثقافة بيئية ، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والإنسان وتمكين المستثمرين والباحثين من الوصول إلى دراسة وفحص كل النظم واللوائح والمعايير التقنية المتواجدة وإعطاء الضوء الأخضر أمام إدخال معايير جديدة وكذلك التقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة بنظام جماعي مهتم بإدارة البيئية واختباراتها ، واشتراك المواطنين عن طريق وسائل الإعلام مثلا لإبداء الرأي حول البعد البيئي للمشاريع المزمعة الإنشاء وكذالك إشراكهم في

الاتفاقات الصناعية المزمع عقدها، وبهذا الشكل يمكن الشروع بمحاولة النجانس والتعاون بعيدا عن أي تعارض بين النظام الإيكولوجي والنظام الاقتصادي ويظهر جليا أن الأمم كلما كانت أكثر تقدما كانت أكثر عناية بالبيئة والجماليات وهو بالفعل ما يميز الإنسان الواعي عن بقية الكائنات الأخرى.

الخلاصة:

ان معالجة المشاكل البيئة تنطلق من مجتمع يستطيع أن يعي الأخطار المحدقة به وبالأجيال اللاحقة ،ولا يمكن مواجهة هذا المشكل إلا بغرس قيم ثقافية وسلوكية تستطيع أن تتفاعل ايجابيا سواء بشكل فردي أو جماعي تقوم على مناهج علمية مدروسة ودقيقة ,لكنها لن تؤتي ثمارها إذا لم تكن مدروسة وموجهة بعقلانية وتضطلع بها الدولة والهيئات المحلية والمنظمات العالمية انطلاقا من العمل الإعلامي إلى المؤسسات التعليمية والى الميدان العلمي ،وهي كلها تؤدي إلى غرس قيم جديدة وبناء أفكار تواجه السلوكات الإنسانية نحو الايجابي..

ان اقتران مفهوم البيئة بالثقافة والسياسة البيئية يعبر عن عدة أمور منها:

- ان الوعي بمشكلات البيئة وعي مكتسب من المؤسسات المختلفة وأهمها الهيئات الحكومية والأسرة والمدرسة.
- كما أن هذا الاقتران بينهم يعبر عن جانب مهم يعد مدخلا أساسيا لتنمية الوعي البيئي في البرنامج المقترحة,
- الثقافة تتصل بجانب هام من جوانب الشخصية، وهو السلوك الذي يتوقف عليه نجاح برامج الوعي والتثقيف.
- كما أن الثقافة هي تجريد للسلوك الفعلي وتمثل نسق الفكر،والعادات والتقاليد التي تكشف عن جوانب أساسية في علاقة الإنسان بالبيئة ، كما أن الثقافة ربما تكون أو تمثل معوقا من معوقات تنمية الوعي البيئي.
- كما أن مفهوم الثقافة والبيئة يعبران عن فكرة الانتقال والاكتساب فالثقافة كما هو معروف تعبر عن جوانب مكتسبة تنتقل عبر الأجيال وهي أحد المداخل التنموية المهمة.
- ان الاهتمام بالبعد البيئي يتطلب توفير سياسة بيئية متكاملة ووعي بيئي لتحقيق الحماية البيئة وضمان تواصل عملية التنمية.
- الثقافة البيئية تتصل بجانب مهم من جوانب المشاكل البيئية وهو فكرة أن الإنسان يتقاسم ملكية بعض الأشياء مع غيره من الكائنات الأخرى بالبيئة ومن هنا لابد موجود أخلاقية في التعامل مع هذه الأشياء ،ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التربية التي يتلقاها الفرد في الأسرة والمدرسة ومستوى الوعي الذي يرسخ في عقله ووجدانه تجاه هذه الملكية من مؤسسات عامة ووسائل مواصلات، ومصادر طبيعية بأنواعها

المراجع:

[1]عزاوي اعمر وعلماوي احمد مداخلة بعنوان: **الثقافة التنظيمية مدخل لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في منظمات الأعمال** الملتقى الوطني حول : إدارة الجودة الشاملة وتنميـــة أداء المؤسسة يومي 13/14/ ديسمبر2010

[2]ناصر دادي عدون, **إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي: دراسة نظرية وتطبيقية**, دار المحمدية ,الجزائر, 2003, ص ص:106-107

[3]محمد المهدي بن عيسى, **ثقافة المؤسسة :حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز PIPE GAZ غرداية** , اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية,جامعة الجزائر, غير منشورة,2005/2004,ص:67

[4]محمود سلمان العميان ,**السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**,دار وائل للنشر و التوزيع, عمان الأردن , ط1, 2002, ص:310

[5]ناصر دادي عدون, **إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي:دراسة نظرية وتطبيقية**, مرجع سبق ذكره, ص ص:107– 108

[6]محمد أحمد بيومي, **علم الإجتماع الثقافي**, دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية, 2006,ص:124

[7]محمود سلمان العميان,مرجع سبق ذكره ,ص:310

[8]محمد أحمد بيومي, مرجع سبق ذكره , ص:127

[9]محمود سلمان العميان, مرجع سبق ذكره,ص:310

[10]مرفت حسن برعي,**برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الاطفال**,مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة,جامعة الاسكندرية,2006,

[11]بيزيد يوسف,الثقافة البيئية المهام والابعاد ,الثقافة البيئية الوعي الغائب رابطة الفكر والابداع بولاية الوادي 2008 ص111

[12]نفس المزجع السابقة ، ص118

[13]محمود محمودعرفان,**التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي للتفتية بالمجتمعات العشوائية**,المجلة المصريةللتنمية و, التخطيط ,المجلد الحادي عشر ,العدد الاول, 2003 , ص 132

[14] الثقافة البيئية،" الصباح"،2006/7/3

[15]باحثون اكاديميون يدعون الى تنمية الوعي البيئي في الوطن العربي لتجنب مخاطر البيئة،دمشق–(كونا)،2006/11/18

[16]نفس المرجع

[17]راتب السعود، **الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)**، دار الحامد، عمان، 2004.

[18]عصام الحناوي، **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب**، البيئة والتنمية، بيروت، 2004، ص 32 –33

[19]-*Colloque International sur le Développement Local, "**gouvernance et réalité de l'économie nationale**", les 26 et 27 avril 2005, Centre Universitaire Mustapha Stambouli de Mascara, p:12.*

[20]

-محمود يونس،محمد فوزي أبو السعود:"**مدخل إلى الموارد واقتصادياتها**"، دار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت،سنة1993.

- احمد زغدار، زرقون رتيبة،**الاطار المؤسسي القانوني للسياسات البيئية**، الملتقى الوطني:اقتصاديات البيئة والنمية المستدامة، معهد علوم التسيير المركز الجامعي المدية 6-7 - 2006 .

- محمد عيسى الغزالي، **السياسات البيئية**، جسر التنمية، سلسلة دورية العدد25،جانفي2005 السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط.